مجلـة البـاحث للـدراسات الأكـاديـمـيـة
ISSN: 2352-975X ELBAHITH for Academic Studies EISSN: 2588-2368
المجلد: 11 / العدد: 02 / السنة: 2024 / ص ص: 351 - 371

التوجهات الاقتصادية الجديدة للجزائر في ظل التحولات العالمية الراهنة (2024-2019)

New Economic Trends for Algeria in Light of Current Global Transformations (2019-2024)

تاريخ الإرسال: 2023/12/08 تاريخ القبول: 2024/05/26

فاتح عمارة* *Fateh AMARA*
جامعة سطيف2
University of Setif2
f.amara@unive-setif2.dz

ملخص:

سلطت هذه الدراسة الضوء على التوجهات الاقتصادية الجديدة التي تتبناها الجزائر كاستجابة للتحولات العالمية الراهنة. إذ يشهد العالم حركية متسارعة غير مسبوقة تتميز بالتقدم التكنولوجي، ديناميات التجارة العالمية المتغيرة وبروز قوى اقتصادية جديدة. حيث تدفع هذه المشاهد بالجزائر إلى إعادة تقييم استراتيجياتها الاقتصادية.

تهدف هذه الورقة إلى البحث في الاتجاهات الجديدة التي تتخذها الجزائر للتكيف مع المتغيرات العالمية الحالية، من خلال التأكيد على ضرورة توسيع تعاونها الدولي مع القوى الاقتصادية الجديدة وتنويع القطاعات الاقتصادية والتوجه نحو اقتصاد المعرفة، والبحث وتحليل مدى استجابة السياسات الاقتصادية للتحولات العالمية انطلاقا من معالجة الإشكالية التالية: إلى أي مدى تتوافق هذه التوجهات الاقتصادية الجديدة للجزائر مع التحولات العالمية الراهنة؟

من خلال التحقيق المنهجي لهذه الإشكالية، توصلت الدراسة إلى استنتاج مفاده أن الجزائر تعمل بجدية على تطوير سياساتها الاقتصادية لتعزيز القدرة على المرونة والتكيف في مواجهة التحولات العالمية متعددة الأوجه.

الكلمات المفتاحية: الجزائر؛ التحولات العالمية الراهنة؛ توجهات اقتصادية.

Abstract:

This study highlighted Algeria's new economic trends as a response to current global transformations. The world is witnessing an unprecedented, accelerating movement characterized by technological progress, changing

* - المؤلف المُراسل.

global trade dynamics, and the emergence of new economic forces. These scenes in Algeria led to a re-evaluation of their economic strategies.

The purpose of this paper is to examine the new trends that Algeria is taking to adapt to current global changes by emphasizing the need to expand its international cooperation with the new economic forces, to diversify the economic sectors, to move towards a knowledge economy and to examine and analyze the extent to which economic policies respond to global transformations from the following problem: to what extent do these new economic trends of Algeria correspond to the current global transformations?

Through the systematic investigation of this problem, the study concluded that Algeria is actively developing its economic policies to enhance resilience and adaptation in the face of multifaceted and high-level transformations.

Keywords: *Algeria; Current Global Transformations; Economic Trends.*

مقدمة:

شهد العالم العديد من التحولات شملت مستواه النسقي المكون لوحداته وكذا بنيته النظمية المتكاملة. أبرز ملامح هذه التحولات التي تجلت مع مطلع سنة 2019 تزامناً مع بداية تفشي جائحة كورنا التي فرضت إجراءات احترازية في كل دول العالم لمواجهة هذا الوباء. أحد أبرز هذه الإجراءات هو الإغلاق العام لحدود الدول أمام تنقل الأفراد والسلع والخدمات، وهذا ما أثر سلباً على حركية الاقتصاد العالمي وأدت إلى توقف سلاسل التوريد العالمية لم يسبق لها مثيل من قبل.

كما فرضت قضايا الأمن الطاقوي نفسها كأحد هذه التحولات العالمية، حيث زاد الاهتمام بالطاقة نتيجة تطورات الحرب الروسية الأوكرانية واستخدام الطاقة كورقة ضغط بين دول الغرب وروسيا وتأثر سلاسل توريد الطاقة بهذه الحرب وتغير مساراتها الجيو بوليتيكية بالإضافة إلى التوجه العالمي نحو الانتقال الطاقوي والاعتماد على الطاقات المتجددة.

من بين التحولات التي تجلت بعد جائحة كرونا، هو تعاظم أدوار قوى اقتصادية جديدة أعطت للعالم حركية غير مسبوقة. حيث أجمع من خلالها الباحثين والخبراء

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

أن العالم يعرف تغيرات جذرية قد تعصف بالهيمنة الغربية وإعادة ترتيب دواليبه وفقًا لنظام عالمي متعدد الأقطاب. على هذا الأساس، برزت توجهات اقتصادية جديدة للعديد من الدول النامية تعيد من خلالها ترتيب سياساتها الاقتصادية وفقاً لهذه المعطيات الجديدة في إطار توسيع شركاتها مع القوى الاقتصادية الجديدة التي تعتبرها كخيار استراتيجي تضمن من خلاله تعظيم مصالحها، وكذلك التحرر من الهيمنة الغربية على اقتصادياتها.

في هذا الإطار، تعد الجزائر أحد الدول التي تحاول إدراك أهمية هذه التحولات وتعمل بجد للبحث عن مقاربات جديدة لقراءة هذه التحولات بدقة لتحقيق أكبر المكاسب وتجنب المخاطر المحتملة، وترسم من خلالها سياسات اقتصادية جديدة تبحث فيها عن شركاء جدد لهم الرغبة الفعلية في تقاسم المصالح والإقلاع الفعلي بمشاريعها الاقتصادية والتنموية. على هذا الأساس تتبادر في الذهن جملة من الأسئلة، يمكن صياغتها في الإشكالية التالية: **ما مدى استجابة التوجهات الاقتصادية الجزائرية مع التحولات العالمية الراهنة؟**

للإجابة على هذه الإشكالية تم الاعتماد على الفرضية التالية: يعكس التوجه الاقتصادي الجديد في الجزائر مدى مرونته في التعاطي مع تأثيرات التحولات العالمية الراهنة.

لتحليل الدراسة تم الاعتماد على المقاربة المنهجية التالية: اتبعت الدراسة مدخل النظام الدولي بكل خطواته في مختلف محاور الدراسة، وذلك لتوضيح التفاعلات التي تحدث في البيئة الدولية وملامح التحولات التي يشهدها النظام الدولي وتأثيراته على السياسات الاقتصادية للجزائر، والبحث عن مدى استجابة الاقتصاد الجزائري لهذه التحولات العالمية الراهنة في ظل توجهاتها الاقتصادية الجديدة.

لتحليل الإشكالية والتأكد من صحة الفرضية تم الاعتماد على الخطة التالية:

المحور الأول: التحولات العالمية الراهنة.

المحور الثاني: التوجهات الاقتصادية الجزائرية الجديدة.

المحور الثالث: التوجهات الاقتصادية للجزائر بين مكاسب ومخاطر التحولات

المحور الأول: التحولات العالمية الراهنة:

كانت سنة 2019 سنة مفصلية في تحولات المنظومة العالمية شملت مجموعة واسعة من الأحداث والتغيرات، حيث أثرت على مختلف المجالات خاصة منها الميدان الاقتصادي للدول. من بين هذه التحولات ما يلي:

أولا- تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي:

كانت هذه الجائحة منعطف لحاسم في تحولات الاقتصاد العالمي. فبعد تسجيل حالات في بعض دول العالم بدأ انتشارها بسرعة كبيرة. على هذا الأساس اتخذت الدول العديد من التدابير الاحترازية كان لها أثر كبير على الاقتصاد العالمي. تتجلى هذه التحولات وآثارها فيما يلي.

1- تعطل سلاسل التوريد العالمية: اعتمدت الدول على استراتيجية الإغلاق العام للحدود البرية والبحرية والجوية أمام تنقل الأفراد والسلع والخدمات لمجابهة جائحة كورونا، بالإضافة إلى إغلاق المصانع والمؤسسات الاقتصادية وتوقيف تصدير السلع. هذه الاستراتيجية أدت إلى انكماش التجارة الدولية قللت من نسب الإنتاج وعطلت سلاسل التوريد العالمية.

2- تباطؤ معدل نمو الاقتصاد العالمي: توقع صندوق النقد الدولي أن ينمو الاقتصاد العالمي بنحو 0.4% خلال سنة 2020 وأن يتقلص الناتج المحلي الإجمالي العالمي بأكثر من تريليون دولار نتيجة للتأثير الاستثنائي للجائحة. مع العلم أن التوقعات قبل جائحة كورونا كانت تشير إلى أن النمو الاقتصادي العالمي يصل 3.3% سنة 2020. من خلال هذه التوقعات يشير صندوق النقد الدولي أنه أخطر انهيار بعد الانهيار الاقتصادي سنة 1982.[1] إلا أن الإجراءات الاحترازية العاجلة التي

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

اعتمدتها الدول كان لها دور كبير في مجابهة هذا الوباء الذي انعكس إيجابيا على عودة الحياة الطبيعية وتعافي الاقتصاد العالمي من تبعاته.

ثانيا- تحولات الأمن الطاقوي:

قضايا الأمن الطاقوي تعتبر أحد أهم التحولات الكبرى التي يشهدها العالم، حيث زاد الاهتمام الدولي حولها بعد تذبذب سلاسل الإمداد الطاقوي جراء الحرب الروسية الأكرانية في فيفري سنة 2022. حيث جعل الدول المستهلكة للطاقة، تبحث عن بدائل تعوضها عن الطاقة الروسية -التي كانت تحتل المرتبة الأولى في تمويل أوروبا- من خلال التوجه نحو دول منتجة أخرى أو الاعتماد على الطاقات المتجددة.

1- تحولات جيو بوليتيكا الطاقة: تعد بداية الحرب الروسية الأوكرانية سنة 2022 نقطة تحول مهمة في ملف الأمن الطاقوي العالمي، والتحولات في سلاسل الإمداد الطاقوي بشكل خاص. حيث أثرت هذه الحرب على مسارات الإمداد الطاقوي بعد استخدام الطاقة كأداة للضغط بين روسيا والدول الغربية. هذا الأمر، أدى إلى إعادة النظر في الملف الطاقوي من خلال الاعتماد على مسارات جيو بوليتيكية جديدة تضمن الأمن الطاقوي للدول المستهلكة للطاقة وتكون لها القدرة على تعويض الطاقة الروسية، كقطر الجزائر السعودية الإمارات الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول.

2- التوجه نحو الانتقال الطاقوي: بعد تذبذب سلاسل الإمداد الطاقوي بسبب الحرب الروسية الأوكرانية وما صاحبها من ارتفاع الطلب العالمي للطاقة وارتفاع أسعارها، بدأت الدول المستوردة للطاقة خاصة الأوروبية في البحث عن أساليب بديلة تضمن من لها أمنها الطاقوي وتقلل من تبعيتها للدول المنتجة للطاقة وتقلبات

أسعارها. حيث اتجهت هذه الدول نحو الانتقال الطاقوي من خلال تطوير الاعتماد على مصادر الطاقات المتجددة لضمان أمنها الطاقوي.

ثالثًا- التحولات الجيواقتصادية:

بعد تعافي الاقتصاد العالمي من تداعيات جائحة كورونا بدأت تتزايد أدوار القوى الاقتصادية الجديدة التي أحدثت تغيرات كبيرة في الديناميات السياسية والجيو-اقتصادية. فهي تعكس تحول وانتقال المراكز والقوة الاقتصادية من مناطق تقليدية إلى مناطق أخرى تشهد نمواً اقتصاديًا سريعاً. ويمكن أن تكون هذه القوى كدول أو كمناطق جذب اقتصادية تتبلور على شكل تكتلات اقتصادية.

1- الاقتصاديات الناشئة كأقطاب اقتصادية جديدة: تتوقع شركة (PWC) البريطانية المختصة في الأبحاث والدراسات الاقتصادية، في التحديث الرابع لتقريرها بعنوان "العالم سنة 2050"، أن النمو الاقتصادي العالمي سيزيد بمعدل أقل من 3% سنويا حتى عام 2050، وتأتي الزيادة من معدل التوسع الاقتصادي في الصين وبعض الاقتصادات الناشئة الرئيسية الأخرى.[2] هذا الأمر يدعم فرضية تحول مقومات القوة من الغرب لصالح القوى الاقتصادية الجديدة.

حيث أدى نمو القوى الاقتصادية الجديدة إلى خلق عالم متعدد الأقطاب في أبعاد أربعة وهي كالتالي: [3]

- ميزان القوة الاقتصادية للعالم يتحول من القوى الغربية إلى دول أخرى تعزز مقوماتها، فهي أكثر تنافسية، أكثر ديناميكية، أكثر هيمنة اقتصاديًا وعسكرياً من القوى الغربية التقليدية؛

- تراجع احتكار الغرب للتقدم التكنولوجي لصالح القوى الاقتصادية الجديدة؛

- توجه مواقف القوى الاقتصادية الجديدة حول المؤسسات متعددة الأطراف، وبناء التحالفات الدولية على حساب الاقتصادات الغربية، ما يؤدي إلى إعادة تشكيل بنية الحوكمة العالمية جديدة؛

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

-تأثير القوى الاقتصادية الجديدة على المزج بين السياسات. على الرغم من ترويج الغرب أن سياسات التجارة والقوانين المحلية والسياسات الخارجية لدول مثل الصين، روسيا والبرازيل غير موثوقة، إلا أن مواقف البلدان النامية تجاه هذه الدول تعتبرها من الشركاء الدوليين الموثوقين.

2- بروز المناطق الاقتصادية الناشئة: يعد بروز مناطق اقتصادية ناشئة أحد تجليات هذه التحولات، حيث عرفت نشاطًا متزايدًا في تكوين التكتلات حول العالم. حيث تهدف إلى تحقيق المصالح المشتركة لدولها وتويد قوتها في الساحة الدولية، والابتعاد عن الهيمنة الغربية على النظام العالمي.

ومن بين هذه التكتلات الاقتصادية الناشئة (مجموعة البريكس BRICS، تكتل المركوسر MERCOSUR، مجلس التعاون الخليجي GCC، الاتحاد الإفريقي، ومجموعة الإكواس ECWAS... وغيرها.

فبروز هذه القوى الاقتصادية الجديدة- سوء كانت دول أو تكتلات- بدأت تظهر آثارها على التوازنات الاقتصادية والسياسية للنظام العالمي. فهذه الكيانات تعرف نمواً متسارعًا يمكنها أن تكون منافسًا قويًا للقوى الاقتصادية التقليدية في مجالات متعددة كالتجارة، الاستثمار، الابتكار، التطور التكنولوجي وغيرها من الميادين.

رابعاً- تزايد الاعتماد على التطور التكنولوجي:

فرضت جائحة كورونا الاعتماد على الرقمنة بشكل متزايد نظرا لنجاعتها في تسيير الشؤون العامة والانعتاق من العزلة التي فرضتها الجائحة مع الدول، حيث أحدثت تأثيرات كبيرة على العلاقات الدولية وشكلت تحولات جذرية في عمليات التفاعل بين الدول والمجتمعات خاصة تأثيراتها على الصعيد الاقتصادي، السياسي والعسكري.

EISSN: 2588-2368 ——————— ISSN: 2352-975X

1- تأثير التكنولوجيا على الاقتصاد العالمي: تسهم التكنولوجيا في تسريع تدفق السلع والخدمات عبر الحدود وتيسير التجارة الدولية، كما تعطي إمكانية الانفتاح على الأسواق العالمية من خلال تطوير منصات التجارة الإلكترونية وتحسين إدارة سلاسل الإمداد والتسويق والدخول بسهولة للأسواق العالمية. كما أسهمت التكنولوجيا في بروز العملات الرقمية التي أصبحت أكثر تداولا في الأسواق العالمية من خلال التجارة الإلكترونية، كالبيتكوين Bitcoin، لايتكوين LiteCoin، الأثريوم Ethereum، ريبل Ripple، وغيرها. حيث بدأت هذه العملات تفرض نفسها كنظام نقدي إلكتروني منافس للنظام المالي التقليدي.

2- تداعيات التكنولوجيا على السياسة العالمية: التكنولوجيا لها تداعياتها على السياسة الدولية والتفاعلات الدبلوماسية بين الدول. إذ تمكن الدبلوماسية من تحقيق تفاعلات أكثر فاعلية بين الدول من خلال إجراء الاجتماعات عن بعد واستخدام تقنيات التواصل المرئي الرقمية لتسهيل عمليات التفاوض والتبادل الدبلوماسي بين مختلف مسؤولي الدول والحكومات في إطار ما يعرف بالدبلوماسية الرقمية.

كما فتحت التكنولوجيا المجال واسعًا لبروز العديد من الفواعل والقضايا التي لها آثار مباشرة على السياسة العالمية (كظاهرة الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية وغيرها). فتتداخل فيها هذه القضايا بين ما هو داخل وخارج الحدود الجغرافية للدول، فلا يمكن التحكم فيها ولا مراقبتها في ظل تفاقمها.[4] حيث تستخدم فيها التكنولوجيا من طرف المنظمات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة والأفراد والشركات والحكومات في تنفيذ مخططاتها ورسم استراتيجياتها.

3- تأثير التكنولوجيا على المجال العسكري: تداعيات التطور التكنولوجي شملت كذلك المجال العسكري، حيث باتت التكنولوجيا توازي القوة التقليدية التي ترتكز على الأسلحة الاستراتيجية. على هذا الأساس تعمل القوى الكبرى على تطوير

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

قدراتها العسكرية من خلال دمج التكنولوجيا في صناعاتها الحربية والعسكرية لتكون أكثر فاعلية ونجاعة. ويمكن ذكر بعض ملامح تأثير التكنولوجيا على الميدان العسكري في النقاط الموالية:

- التغير في طبيعة الحروب: لم تعد المواجهة المباشرة بين الجيوش كأسس للحرب، بل وسعت التكنولوجيا في طبيعة الحروب لتشمل الميادين افتراضية كتطوير الهجمات السيبرانية والاعتماد على الأسلحة الروبوتية وأنظمة التشويش الإلكتروني وغيرها؛

- تحسين القدرات العسكرية: تساهم التكنولوجيا في تحسين القدرات العسكرية، من خلال استخدامات الأسلحة الذكية، وأنظمة التحكم عن بعد والمسيرات الانتحارية الدقيقة ومسيرات الاستخبارات الاصطناعية؛[5]

- الدقة في عمليات الرصد والاستطلاع: أسهمت التكنولوجيات المتطورة في تطوير وسائل أكثر دقة وفعلية للرصد والاستطلاع حيث زادت من قدرة الدول على رصد كل المخاطر والتهديدات الأمنية التي يمكن أن تهددها من مختلف الجهات[6].

- بروز تحديات أمنية جديدة، كتهديد البيانات والبنية التحتية المعلوماتية الحيوية؛

كل هذه الآثار التي أحدثتها التكنولوجيا في المجال العسكري، أدت إلى تطور مفهوم القوة العسكرية ومقوماتها، حيث لم تعد مقومات الجاهزية العسكرية التقليدية لوحدها كافية لتحديد مدى قوة الدول عسكرياً ما لم تشمل قدرة الدولة على تطوير التكنولوجيا والتحكم فيها.

المحور الثاني: التوجهات الاقتصادية للجزائر في ظل التحولات العالمية

الجزائر كغيرها من الدول التي كانت لها استجابة هذه لتحولات العالمية من خلال اعتمادها على جملة من الخطط والاستراتيجيات بلورتها في إطار توجهاتها الاقتصادية الجديدة تمكنها من تحقيق مكاسب أكبر في ظل هذه التحولات.

أولا- التوجهات الاقتصادية الجديدة للجزائر:

منذ سنة 2020، بدأت الجزائر بتوجيه سياساتها الاقتصادية وفقاً لتوجهات الاقتصاد العالمي الذي أثرت عليه هذه التحولات العالمية، إذ تعول الحكومة على تحويل الاقتصاد الوطني ليكون أكثر مرونة في التعامل مع القضايا الراهنة، من خلال القيام بجملة من الإصلاحات الاقتصادية وتوسيع شبكة شركائها وزيادة تواجدها في محيطها القاري.

1- الإصلاحات الاقتصادية الجديدة: قامت الجزائر بإجراء إصلاحات اقتصادية واسعة تهدف إلى تطوير اقتصادها الوطني. من بين هذه الإصلاحات ما يلي:

-تنويع الاقتصاد الوطني: توجهت الجزائر نحو تنويع مصادر الدخل الوطني من خلال تطوير القطاعات غير النفطية وعصرنتها، كالصناعة، الزراعة، السياحة والتكنولوجيا. لتقليل اعتمادها على صادرات النفط وتحسين توازن ميزان المدفوعات، حيث ارتفعت الصادرات خارج المحروقات بداية سنة 2021 بنسبة 64.56% أي ما يقارب 5 مليار دولار.[7] ويتوقع أن ترتفع هذه الصادرات بقيمة 13 مليار دولار مع مطلع سنة 2024؛

أ- ترقية الاستثمارات: حيث بلغ عدد المشاريع الاستثمارية من نوفمبر 2022 إلى غاية ماي 2023 بـ 2318 مشروع بقيمة إجمالية تفوق 7 مليار دولار أي ما يساوي 1014 مليار دينار للمبلغ الإجمالي المصرح به لهذه الاستثمارات، ومن بين هذه المشاريع يوجد 49 مشروع استثماري أجنبي مباشر و33 مشروع بالشراكة؛[8]

ب- تطوير التجارة الدولية: تسعى الجزائر لتوسيع شبكة شركائها التجاريين وزيادة حصتها في التجارة الدولية من خلال توقيع اتفاقيات تجارية والعمل على تنويع صادراتها غير النفطية. فقد سجلت الجزائر سنة 2020، تراجعًا في عجز ميزانها التجاري بفضل التحكم في فاتورة الواردات وترقية الصادرات خارج المحروقات كما شرعت الحكومة

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

منذ سنة 2020، في تقييم معمق لاتفاقيات التبادل الحر القائمة وإبرام اتفاقيات مع العديد من الدول في هذه الإطار؛

ج- تطوير القطاع المالي: تراهن الحكومة على تطوير الأسواق المالية التي تسهم في توفير التمويل للمشاريع التنموية الاستثمارية؛

د- إرساء مبادئ الحوكمة الاقتصادية: تهدف الجزائر إلى تعزيز الشفافية ومكافحة مختلف أنواع الفساد في القطاعات الاقتصادية.

هذه الإصلاحات الاقتصادية بدأت تظهر نتائجها الإيجابية من خلال المؤشرات الاقتصادية التي أقرتها الجهات الرسمية والتقارير الصادرة من طرف المؤسسات الاقتصادية الدولية.

2- شركاء جدد والتموقع في تكتلات جديدة: بروز قوى اقتصادية جديدة فتح مجالاً واسعًا للجزائر لتدخل في شراكات اقتصادية جديدة تكسر من خلالها هيمنة شركائها التقليديين وفتح المجال أمام التنافسية الدولية لجذب الاستثمار الحقيقي القائم على المصالح المشتركة. ومن هنا عملت الجزائر منذ سنة 2020 بتنويع شراكاتها مع محيطها العالمي مع الدول والتكتلات الاقتصادية الجديدة.

فعلى المستوى الدولي، أبرمت الجزائر اتفاقيات شركة مع العديد من الدول، (كالصين، روسيا، تركيا، قطر، السعودية، البرتغال، إيطاليا، الولايات المتحدة الأمريكية، المجر وغيرها من الدول. حيث تشمل هذه الشراكات العديد من القطاعات، كقطاع الطاقة والطاقات المتجددة، قطاع الحديد والصلب، قطاع النسيج، الصحة، وبناء التعاون النسيج العسكري، الفلاحة، الشباب والرياضة، التعليم العالي والبحث العلمي، التكنولوجيا وغيرها من مجالات التعاون.

أما على مستوى شراكاتها مع التكتلات الاقتصادية جديدة، ركزت مساعيها بتقديم طلب الانضمام لمجموعة البريكس BRICS، إذ قدمت الجزائر طلب الانضمام للمجموعة رسميا في نوفمبر من سنة 2022.[9] إلا أن طلبها لم يحظ بالإجماع بين الدول

الأعضاء في اجتماع القمة للمجموعة المنعقد في جوهانسبرغ. كما قدمت مساهمة مالية تقدر بـ 1.5 مليار دولار لصندوق التنمية الخاص بالمجموعة وأعلنت نيتها للانضمام لمنظمة شنغهاي. حيث يسعى هذا التجمع إلى إعادة صياغة قواعد الحوكمة العالمية لتكون أكثر عدلاً وإنصافًا. والجزائر تعمل للتموقع في هذا المسعى حتى تكون لها مكانة في عالم يشهد استقطابات جيو-سياسية في ظل عالم متعددة الأقطاب.

3- التوجه الجزائر نحو محيطها القاري: تعمل الجزائر على تعزيز تواجدها الاقتصادي في إفريقيا من خلال دعم وتمويل المشاريع التنموية في البلدان الإفريقية وخاصة في دول منطقة الساحل المتاخمة لحدودها الجنوبية. كما تسعى لتوسيع التجارة البينية مع العديد من الدول الإفريقية. لتجسيد هذه الأهداف قامت الجزائر بالعديد من الإجراءات تتمحور فيما يلي:

أ- توقيع الجزائر على اتفاق منطقة التجارة الحرة الإفريقية سنة 2018، فيما صادقت عليه بصفة رسمية سنة في ماي 2021. حيث تعتبر إفريقيا سوقًا واعدة تفتح المجال واسعًا لعزيز التواجد الجزائري اقتصاديًا في القارة التي تضم أكثر 1.2 مليار نسمة ومبادلات تجارية تفوق 3000 مليار دولار؛[10]

ب- شق الطرقات وتطوير البنية التحتية: يعد الطريق العابر للصحراء أحد المشاريع الكبرى التي تراهن عليها الجزائر للولوج إلى الأسواق الإفريقية التي تضم أكثر من 700 مليون نسمة للدول التي سترتبط بهذا الطريق (تونس، النيجر، بوركينافاسو، مالي، نيجيريا، والبلدان المجاورة لها) بمسافة تقدر بـ 9400 كلم؛[11]

ج- توسيع شبكات النقل بالسكك الحديدية: تتجه الجزائر إلى توسيع شبكات النقل بالسكك الحديدية نحو أقصى الجنوب، حيث سيربط هذا المشروع ميناء الجزائر بولاية تمنراست، وتمتد مسافة المشروع إلى ما يقارب 6000 كلم؛

د- فتح خطوط جوية وبحرية جديدة: تسعى الجزائر إلى توسيع شبكات النقل الجوي والبحري نحو دول إفريقية للتعزيز من التعاون الاقتصادي مع هذه الدول.

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

بالإضافة إلى ذلك، تسعى الجزائر إلى توسيع أسطولها الجوي والبحري لضمان تنقل المسافرين، السلع والخدمات نحو إفريقيا وجعلها كقطب للملاحة الجوية والبحرية في إفريقيا؛

هـ- إنشاء مناطق للتبادل الحر مع دول الجوار: قررت الجزائر استحداث مناطق للتبادل الحرة بالولايات الحدودية مع موريتانيا مالي وتونس، وذلك من أجل تحقيق مرونة اقتصادية في المبادلات التجارية مع هذه الدول؛

و- فتح بنوك في البلدان الإفريقية: لتسهيل المعاملات المالية والتجارية بين شركائها الأفارقة. حيث بدأت إجراءات تقديم إنشاء هذه البنوك في كل من موريتانيا والسنغال كخطوة أولية لتعمم فيما بعد على عدد من الدول الإفريقية الأخرى؛

ز- إنشاء الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي: هذه الوكالة التي أعلن عنها السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون خلال أشغال الدورة 36 لقمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي في 19 فيفري 2023؛ حيث خصصت مبلغ 1 مليار دولار لصالح الوكالة من أجل التضامن والتنمية لتمويل المشاريع التنموية في الدول القارة.[12]

أما فيما يخص توسيع التجارة مع الدول الإفريقية، بحيث تساهم مختلف مشاريع البنية التحتية التي تم ذكرها على تسهيل الولوج للأسواق الإفريقية وتعزيز التجارة الخارجية البينية مع البلدان الإفريقية.

بانضمام الجزائر لمنطقة التبادل الحر الإفريقية، فإنها تسعى للاستفادة من كافة الفرص والإمكانيات المتاحة في القارة للنهوض بالاقتصاد الجزائري من خلال تعزيز تواجدها في الأسواق الإفريقية. ومن خلال الإحصائيات المتوفرة التي تمكن الباحث من الحصول عليها، يوضحه الجدول الموالي المبادلات التجارية للجزائر مع محيطها القاري قبل انضمام الجزائر لمنطقة التبادل الحر الإفريقية.

الجدول (1): المبادلات التجارية بين الجزائر وإفريقيا (2012-2019)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
واردات الجزائر من إفريقيا (مليون دولار)	1932.9	2113.1	1754.2	1531.7	1442.3	1203.2	1213.0	1097.9
نسبة الواردات إلى الواردات البينية الإفريقية	%2.4	%2.2	%2	%1.9	%2	%1.9	%1.6	%1.6
صادرات الجزائر نحو إفريقيا (مليون دولار)	2914.8	3333.6	2914.8	2120.3	1531.9	1850.2	2197.7	1883.6
نسبة صادرات الجزائر إلى الصادرات البينية الإفريقية	%3	%2.2	2.96 %	%2.2	%1.9	%2.2	%2.2	%2.1

المصدر: هندة خذيري وبلقاسم تويزة، منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AFCFTA) كآلية لاندماج الجزائر في سلاسل القيمة العالمية وآفاقها في ظل جائحة كوفيد 19، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة الجلفة، المجلد 06، العدد 01، سنة 2022، (ص 450).

ويتضح من هذا الجدول أن المبادلات التجارية بين الجزائر والدول الإفريقية مازالت ضعيفة بين 2012-2019، إذ لم تتجاوز نسبة 2.4 %. منذ بداية العمل الإفريقي حول إنشاء منطقة تجارة حرة بسبب العديد من العراقيل. كما لم تتجاوز نسبة الصادرات الجزائرية نحو القارة الإفريقية نسبة 3% خلال سنة 2012، لتنخفض في السنوات الموالية إلى 1.9% من إجمالي الصادرات البينية الإفريقية سنة 2016، لترتفع بشكل بسيط إلى 2.1% سنة 2019، لذلك عملت الجزائر على اعتماد السياسات الجديدة مع مطلع سنة 2020 لإنعاش تجارتها الخارجية مع محيطها القاري، إلا أن الأرقام والإحصائيات المتعلقة مبادلاتها التجارية مع إفريقيا بين 2020-2023 مازالت غير متوفرة لمقارنتها مع الفترة السابقة.

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

ثانيا- تنويع الاقتصاد الوطني:

لتحقيق أهداف الإصلاحات الاقتصادية الجديدة التي تم اعتمادها والسعي للانفتاح على اقتصادات مختلف الدول وتعزيز تجارتها الخارجية مع بلدان القارة الإفريقية، عملت الجزائر على انتهاج سياسات اقتصادية جديدة لتنويع اقتصادها والخروج من هيمنة قطاع المحروقات الذي كان يشكل ما يقارب 98% من مصادر الدخل الوطني.

1- الخروج من اقتصاد المحروقات: تعمل الجزائر في ظل توجهاتها الاقتصادية الجديدة على الرفع من نسب مساهمة مختلف القطاعات خارج قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام. حيث تشير الإحصائيات الرسمية أن مساهمة الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات عرف قفزة نوعية بين سنتي 2020 و2021، لتبلغ سنة 2021 نسبة 2.4%.[13]

كما حقق القطاع الفلاحي ما نسبته 14.7% كمساهمة في الناتج المحلي الخام بما قيمته 4550 مليار دينار سنة 2022. حيث عرفت مساهمة القطاع الفلاحي تقدما مقارنة بسنة 2019 الذي قدرت مساهمته بـ 12.3% أي بقيمة 3000 مليار دينار. أما قطاع الصناعة، لم تتجاوز مساهمته في الناتج المحلي الخام سنة 2021 نسبة 5.8%.[14] وتسعى الحكومة إلى بلوغ نسبة 7% من مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الخام مع نهاية سنة 2023، من خلال الاعتماد على رفع نسبة الإنتاج الصناعي وتشغيل الطاقات الإنتاجية بصفة كلية لكل من القطاعين العام والخاص.

كما تعمل الحكومة على دعم الناتج المحلي الخام، من خلال الرفع من مساهمة قطاع الخدمات، إذ يبين هيكل الاقتصاد الوطني على هيمنة قطاع الخدمات، سواء من حيث نصيب تدفق الثروة أو من حيث المساهمة في نمو الاقتصاد. ففي سنة 2020، يمثل مجموع الخدمات 45.5% من إجمالي الناتج المحلي و52.2%، من إجمالي الناتج

EISSN: 2588-2368 ——————— ISSN: 2352-975X

الداخلي خارج المحروقات، ويسجل قيمة مضافة متراكمة (خدمات تجارية وغير تجارية) تبلغ 8528.2 مليار دينار.[15]

2- التوجه نحو اقتصاد المعرفة: أعلنت الحكومة اتخاذ عدة إجراءات لدعم وتشجيع إنشاء المؤسسات الناشئة. كإنشاء صندوق استثمار مخصص لتمويل ودعم الشركات الناشئة، وإنشاء المجلس الأعلى للابتكار الذي يعتبر أساس التوجه الاستراتيجي من حيث تعزيز الأفكار والمبادرات المبتكرة وتطوير الإطار القانوني لتحديد تسمية مفاهيم الشركات الناشئة والحاضنات، بالإضافة إلى استحداث الوزارة المنتدبة لاقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة. ومنذ استحداث هذه الأخيرة، تم تسجيل حوالي 3516 طلب إنشاء مؤسسة ناشئة على المستوى الوطني، تحصل 751 طلب على العلامة مؤسسة ناشئة.[16]

لمرافقة هذه المؤسسات، تم إنشاء صندوق رأسمال استثماري بمشاركة البنوك العمومية والوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحضائر التكنولوجية، بهدف تشكيل شركة لتمويل المؤسسات الناشئة. ونص قانون المالية التكميلي لسنة 2020 الذي يسمح لشركات الرسملة بحيازة أكثر من 49% من حصص الشركة الناشئة بغية تمويل هذه المؤسسات. كما خصص هذا الصندوق أغلفة مالية لحاملي المشاريع المبتكرة بلغت 510 مليون دج منذ إنشائه مطلع 2021.[17]

إذ تراهن الجزائر على هذا النوع من المؤسسات في تنويع مصادر الدخل الوطني نظرًا للخصائص والمميزات التي تتميز بها. فهي لا تحتاج إلى هياكل ضخمة وبنى تحتية وخطط وبرامج ضخمة كالمؤسسات الاقتصادية التقليدية بقدر ما تحتاج فقط إلى منظومة معلوماتية مربوطة بشبكة الانترنت تمكنها من تغطية نشاطاتها في مختلف المناطق، فهي تتميز بالمرونة والفاعلية.

وبالرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الجزائر في إطار توجهاتها الاقتصادية الجديدة للتكيف مع هذه التحولات العالمية، إلا أنها مازالت أمامها العديد من الفرص

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

الاقتصادية يمكن الاستفادة منها في ظل هذه التحولات. كما يمكن أن تواجه كذلك العديد من المخاطر التي تضر بالمصالح الاقتصادية للجزائر.

المحور الثالث: التوجهات الاقتصاد للجزائر بين مكاسب ومخاطر التحولات

لا يمكن أن تعتمد السياسات الاقتصادية إلا إذا كانت تحقق الأهداف المسطرة، إلا أنها قد تواجهها جملة من المخاطر المحتملة. كذلك التوجهات الاقتصادية الجديدة للجزائر على الرغم من أنها تسعى لتحقيق أكبر المكاسب التي تتيحها التحولات العالمية الراهنة، إلا أن بعض المخاطر قد تحول أمام تحقيق أهدافها.

أولاً- الفرص الاقتصادية للجزائر في ظل التحولات العالمية الراهنة

الجزائر قد تحقق العديد من المكاسب الاقتصادية في ظل هذه التحولات العالمية إذا استغلت الفرص المتاحة بذكاء واتبعت استراتيجيات مناسبة لذلك. بعض هذه المكاسب يمكن إجمالها في النقاط التالية:

1- تحفيز الاستثمارات الأجنبية: يمكن للجزائر أن تكون مناخ جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال توفير بيئة استثمارية ملائمة تزيد اهتمام الدول بتوجيه استثماراتها للجزائر من خلال إبراز الإمكانيات المادية والبشرية والأمنية التي تحضي بها؛

2- الحد من تنامي ظاهرة البطالة: في ظل جذب الاستثمارات الأجنبية، قد يزيد الطلب لليد العاملة، وبالتالي ترتفع مناصب الشغل وتقلص البطالة؛

3- الزيادة في تنويع الاقتصاد: قد تتيح هذه التحولات العالمية الراهنة للجزائر الفرصة لترويج منتجاتها خارج قطاع المحروقات، لذا يمكن للجزائر تنويع اقتصادها ومضاعفة الجهود من خلال تطوير قطاعات أخرى مثل الزراعة، الصناعة، التكنولوجيا، السياحة؛

4- تعميق التعاون الدولي وفقاً لمنطق براغماتي بحت: يمكن للجزائر زيادة البدائل المتاحة من خلال البحث عن شركاء جدد، وبالتالي يمكن للجزائر أن تختار شركائها الاستراتيجيين وفقا لما يحقق لها أكبر المصالح؛

EISSN: 2588-2368 ——————— ISSN: 2352-975X

5- تعزيز التجارة الدولية: يمكن للجزائر توسيع تجارتها الخارجية من خلال فتح أسواق جديدة وزيادة التبادل التجاري مع الشركاء الدوليين؛

6- تطوير قطاع السياحة: يمكن للجزائر أن تحقق إرادات إضافية من خلال الاستثمار في القطاع السياحي، والترويج للمناطق السياحية التي تزخر بها البلاد؛

7- تطوير البنية التحتية: يمكن للجزائر مضاعفة جهودها في تطوير البنية التحتية الطرقية والنقل والاتصالات والتطوير الموانئ البحرية والجافة وتطوير المطارات التي تزيد من الكفاءة الاقتصادية وجذب الاستثمارات، كما يمكنها أن تكون قطب قاري في مجال النقل والمواصلات والتجارة الدولية.

ثانيا- مخاطر التحولات العالمية على التوجهات الاقتصادية للجزائر

رغم الفرص التي يمكن أن تتيحها هذه التحولات العالمية للاقتصاد الجزائري، إلا أنها يمكن أن تحتمل العديد من المخاطر الخفية التي يتوجب استشرافها واستشعارها ورسم خطط وبرامج استباقية لمواجهتها والحد من آثارها. من أبرز هذه المخاطر يمكن أن تشمل ما يلي:

1- المخاطر الاقتصادية: تكمن هذه المخاطر في تباطؤ الاقتصاديات وتقلبات الاقتصادي العالمي وقد تؤثر على صادرات الجزائر من سلع وخدمات، ما يضر بالنمو الاقتصادي. كذلك التنافسية الدولية التي تضعف تواجد السلع الجزائرية في الأسواق العالمية؛

2- المخاطر الأمنية: تعتبر هذه المخاطر من أكبر التحديات التي تدركها السلطات العليا في الجزائر، فالسيادة الاقتصادية وسيادة اتخاذ القرار الذي تتمتع به الجزائر يقلق العديد من الأطراف الخارجية، لذا تعمل على زعزعة الاستقرار الأمني للجزائر من خلال خلق بؤر توتر في المناطق الحدودية للجزائر وتهديد الاستقرار الداخلي للحد من التوجهات الاقتصادية الطموحة للجزائر؛

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

3- المخاطر البيئية: فهي لا تقل أهمية عن غيرها من المخاطر التي تواجهها الجزائر، فالتغيرات المناخية والكوارث الطبيعية قد تحول أمام تحقيق التوجهات الاقتصادية، لما تحدثه من آثار سلبية على المخططات الزراعية والفلاحية التي تراهن عليها الدولة؛

4- المخاطر السيبرانية: في ظل التوجهات الجديدة للجزائر، تسعى إلى رقمنة اقتصادها والتوجه إلى اقتصاد المعرفة الذي يقوم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، قد تواجه الجزائر العديد من التهديدات السيبرانية التي تأثر على اقتصادها، سواءً من خلال احتمالية تعرضها لهجمات سيبرانية تعطل مصالحها الاقتصادية وتشل حركيتها، أو من خلال اعتمادها الكلي على التكنولوجيا المستوردة في تطوير قطاعاتها الاقتصادية ما يجعلها أكثر انكشافية وهشاشة في حماية اقتصادها، كما تجعلها رهينة للدول المصنعة لهذه التكنولوجيات.

خاتمـة:

كحوصلة لما سبق، يتضح أن التوجهات الاقتصادية الجديدة للجزائر جاءت كاستجابة للتحولات العالمية الكبرى التي يشهدها العالم في الوقت الحاضر، لذا تطمح الجزائر للبحث عن أكبر قدر من الفرص التي تزيد من نجاعة اقتصادها والخروج من هيمنة قطاع المحروقات وتنويع مصادر الدخل الوطني.

كما تولي الجزائر اهتمام على توسيع دائرة التعاون الدولي القائم على تحقيق المصالح المشتركة والتخلي على النزعة الأنانية التي تقوم بها بعض الأطراف، لذا عملت الجزائر على مراجعة العديد من اتفاقيات التعاون (كاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي)، ووسعت من شبكة تعاونها لتشمل دول جديدة (كتركيا، قطر، إيطاليا، البرتغال، المجر، إيران، السعودية...وغيرها).

في ظل هذه التوجهات الاقتصادية الجديدة، تسعى الجزائر لبناء اقتصاد وطني مستدام، يمكنها بأن تتحول إلى قطب اقتصادي في إفريقيا، من خلال تطوير البنية التحتية، وإنشاء الهياكل القاعدية كتوسيع شبكات الطرقات وتطوير النقل البري

والبحري وإنشاء الموانئ الجافة وخلق مناطق التبادل التجاري الحر مع مختلف دول الجوار وتعزيز تواجدها في الأسواق الإفريقية.

ولتحقيق هذه المكاسب يتطلب من الجزائر رسم استراتيجيات دقيقة ومرنة تكون قادرة على التكيف مع مختلف المتغيرات المستقبلية، وتحتاج إلى تنفيذ فعال لهذه الاستراتيجيات استجابة للتحولات العالمية بأكثر حكمة وعقلانية لتحقيق الأهداف المسطرة وتعظيم مصالحها الاقتصادية.

لتحقيق التوازن بين استغلال الفرص الاقتصادية وإدارة المخاطر المحتملة، يتطلب على الجزائر انتهاج استراتيجيات استشرافية دقيقة تحدد لها المخاطر واتخاذ تدابير حذرة للحفاظ على المكاسب الإيجابية لاقتصادها وضمان استدامتها.

الهوامش والمراجع:

(1)- رفيقة صباغ، جائحة فيروس كورونا المستجد وآثاره على الاقتصاد العالمي، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد: 19، العدد: 04، سنة 2020، جامعة أحمد دراية- أدرار، ص: 163.

(2)- علي بشار أغوار، مطارحات النظام الدولي والقوى الكبرى: تأملات في المسرح العالمي الجديد، دار الرمال للنشر والتوزيع، الأردن، 2019، ص267.

(3)- Haico Ebbers, The Rise of the New Economic Powers and the Changing Global Landscape, World Scientific Publication: Singapore, 2023, PP: 5-6.

(4)- عبد الوهاب برحايل وعلي مدوني، دور التطور التكنولوجي في بروز علاقات القوة الناعمة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد: 21، العدد: 01، سنة 2021، ص525.

(5)- فارس العمارات وإبراهيم محمد الحمامصة، الأمن السيبراني: المفهوم وتحديات العصر، دار الخليج للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، 2022، ص115.

(6)- Ajey Lele, Disruptive Technologies for the Militaries and Security, Springer Nature, Singapore, 2019, P32.

(7)- وزارة التجارة، إحصائيات الصادرات خارج المحروقات،

https: //www.commerce.gov.dz/statistiques/collection/stat-commerce-exterieur

تاريخ التصفح: 14، أوت، 2023، الساعة 20: 26.

(8)- الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمارات، عمليات تسجيل الاستثمارات الجديدة تعرف وتيرة تصاعدية، https: ///aapi.dz/ar/category/revues-de-presse-ar، تاريخ التصفح: 17، أوت، 2023، الساعة 23: 03.

(9)- شريفة كلاع، نحو انضمام الجزائر إلى مجموعة البريكس BRICS: أي متطلبات وأي مكاسب؟، مجلة مدارات سياسية، المجلد: 07، العدد: 01، سنة 2023، مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات- الجزائر، ص 101.

ISSN: 2352-975X ——————————EISSN: 2588-2368

(10)- هندة خذيري وبلقاسم تويزة، منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AFCFTA كآلية لاندماج الجزائر في سلاسل القيمة العالمية وآفاقها في ظل جائحة كوفيد 19، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة الجلفة، المجلد 06، العدد 01، سنة 2022، ص 445.

(11)- يوسف سائحي وعبد الهادي خمقاني، سبل تنشيط التعاون التجاري والاقتصادي بين الجزائر والدول الإفريقية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة تمنراست، المجلد: 09، العدد: 04، سنة 2020، ص 133.

(12)- مصالح الوزير الأول، قمة الاتحاد الإفريقي: رئيس الجمهورية يعلن عن ضخ مليار دولار للوكالة الجزائرية للتعاون الدولي لتمويل مشاريع تنموية في القارة، http: //bit.ly/3EkUlOG، تاريخ التصفح: 18، أوت،2023، الساعة 03 :00.

(13)- Ministere des Finances, Comptes économiques, https: //dgpp.mf.gov.dz/wp-content/uploads/2022/11/PIB-1.pdf, Consulted on: 29,08,2023, at: 15: 35.

(14)- Ministere des Finances, Comptes économiques,Ibid.

(15)- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2020: التطور الاقتصادي والنقدي، ديسمبر 2021، ص 32.

(16)- نريمان بن عبد الرحمان، التوجه نحو اقتصاد المعرفة وإنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، جامعة جيجل، المجلد: 06، العدد: 02، أفريل 2023، ص 617.

(17)- نفس المرجع، ص618.